Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 3 - 2026 - Pages 9-20
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

Public Policies and Agricultural Development in Libya (Multiple Development Plans and Changing Political Systems)

Adel Ahmed omar Al-Muntasir*
Department of Political Science, Faculty of Business Administration, University of Aljufra, Libya.
* **Email (for reference researcher): : adelalmntsr@gmail.com**

السياسات العامة والتنمية الزراعية في ليبيا (خطط تنموية متعددة ونظم سياسية متغيرة)

عادل أحمد المنتصر*
قسم العلوم السياسية ، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة، ليبيا

تاريخ الاستلام: 20-05-2026، تاريخ القبول: 03-07-2026، تاريخ النشر 08-07-2026

Abstract

This paper examines a group of development plans that were developed in previous periods in Libya, and aims to alert the decision-maker in the Libyan political system that achieving agricultural development that increases the gross domestic product, reduces dependence on oil, and contributes to meeting local needs for agricultural products, comes through following public policies that take into account the importance of agriculture and its role in diversifying the national economy.Through this, the study reached a number of conclusions, including:

Agricultural production was a cornerstone of Libya's national economy before the discovery of oil, and the majority of Libyans depended on it, both individually and as a nation. Despite limited natural resources, the development and transformation plans implemented at the beginning of the Libyan state's establishment succeeded in fostering growth .The change in the political system also negatively affected the continuation of development plans at the pace initiated by the monarchy, due to the lack of clarity in the organizational structure of the new political system, and also the lack of a clear ideology to be implemented.

Through development plans .Finally, a relationship can be observed between economic development plans and oil; it is a direct, positive relationship, meaning that the more Libya's oil revenue increases and its prices stabilize, the more this contributes to financing development plans .Accordingly, the researcher recommends that there be specialized centers to assist the political decision-maker in the task of developing development plans in Libya .The researcher also recommends that the decision-maker in the Libyan state should take into account that the oil resource is exhaustible and therefore it is necessary to diversify the sources of national income .The researcher also recommends that specialists interested in development policies continue the research from where the researcher left off with the last five-year development plan in 1986.

Keywords: Development Strategies, Agricultural Policies, Oil Sector, Libya.

الملخص

تناولت هذه الورقة دراسة مجموعة من الخطط التنموية التي وُضعت في فترات زمنية سابقة في ليبيا، وهدفت إلى تنبيه صانع القرار في النظام السياسي الليبي إلى أن تحقيق تنمية زراعية تزيد من الناتج المحلي الإجمالي، وتُخفف من نسبة الاعتماد على النفط، وتُسهم في سد الاحتياجات المحلية من المنتجات الزراعية، يأتي من خلال اتباع سياسات عامة تأخذ في الاعتبار أهمية الزراعة ودورها في تنويع الاقتصاد القومي.

ومن خلال ذلك، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها:

إن الإنتاج الزراعي كان من أهم ركائز الاقتصاد الوطني في ليبيا قبل اكتشاف النفط، وكان يعتمد عليه غالبية الليبيين، سواء على المستوى الفردي أم القومي. وعلى الرغم من محدودية الموارد الطبيعية، فإن خطط التنمية والتحول التي وُضعت في بداية تأسيس الدولة الليبية نجحت في تحقيق التنمية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Sada Al-Jamiah Journal for Humanities (مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية)
Volume 4 - Issue 3 - 2026 - Pages 9-20
Website: https://oujournals.ly/index.php/sajh/index

كذلك، أثّر تغير النظام السياسي سلبًا في استمرار خطط التنمية بالوتيرة التي بدأ بها النظام الملكي؛ وذلك بسبب عدم وضوح الهيكل التنظيمي المكوّن للنظام السياسي الجديد، وأيضًا عدم وضوح الأيديولوجيا التي يمكن من خلالها تحقيق خطط التنمية. وأخيرًا، يمكن ملاحظة أن العلاقة بين خطط التنمية الاقتصادية والنفط علاقة طردية موجبة؛ بمعنى أنه كلما زاد دخل ليبيا من النفط واستقرت أسعاره، أسهم ذلك في تمويل خطط التنمية.
وبناءً على ذلك، يوصي الباحث بإنشاء مراكز متخصصة تساعد صانع القرار السياسي في مهمة وضع الخطط التنموية في ليبيا. كما يوصي الباحث صانع القرار في الدولة الليبية بأن يضع في اعتباره أن مورد النفط قابل للنفاد، ومن ثم لا بد من تنويع مصادر الدخل القومي. كذلك يوصي الباحث المتخصصين المهتمين بالسياسات التنموية باستكمال البحث من النقطة التي توقف عندها الباحث، والمتمثلة في آخر خطة تنموية خُمسية عام 1986.

الكلمات المفتاحية: خطط التنمية، السياسات الزراعية، النفط، ليبيا

المقدمة

تعد ممارسات حقل السياسات العامة قديمة قدم التنظيم الاجتماعي، لكن الحقل بوصفه حقلاً أكاديمياً مستقلاً لم يتبلور في الجامعات الغربية إلا بعد الحرب العالمية الثانية.
لذلك يمكن القول إن مجال السياسة العامة هو مجال حديث وهام في علم السياسة، فهو اداة هامة لتقويم أداء النظام السياسي وفاعليته ، أما عربياً، فيعد الإهتمام بالسياسات العامة على الصعيد النظري والعملي أكثر حداثة تزامن تطوره وتبلوره مع حصول الدول العربية على استقلالها وسعيها للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الحديث، ومع ذلك واجهت هذه المحاولات صعوبات كبرى، لغياب السياق الذي يسمح بازدهار الجهود البحثية في حقل السياسات العامة ، وكذلك في مجال صناعتها، ذلك أن صنع سياسات عامة رشيدة ودراستها يتطلبان بيئة تزدهر فيها الحريات العامة وتتبع فيها المشاركة السياسية، وهي عوامل غير متوافرة كما يجب في دولنا العربية.
إن الدور الذي تمثله السياسات العامة في إدارة الدولة لم يعد خافياً على أحد، فهي عصب إدارة الشأن العام، حيث أصبح يقاس نجاح الدول وفشلها بقدرتها على صنع وتنفيذ سياسة عامة كفؤه وفعالة ومستجيبة مع احتياجات المواطن.
وتعتبر ليبيا مند تأسيسها وعلى إختلاف الايديولوجيات التي حكمت، تعتبر من الدول التي وضعت ضمن خططتها التنموية النشاط الزراعي في أولويات الأنشطة الإقتصادية من خلال المخصصات المالية الضخمة التي خصصت لقطاع الزراعية ضمن خطط التنمية. وتم تنفيذ العديد من المشاريع الزراعية الضخمة على اختلاف الحكومات المتعاقبة.
إن التنمية الزراعية في ليبيا تستلزم أسلوباً جديداً وفقاً للمتغيرات الإقتصادية التي تمر بها البلاد ، ولأجل تحليل جهود التنمية الزراعية سوف نستعرض في هذه الورقة البحثية واقع الزراعة في ليبيا، باستعراض أهم خطط التنمية والتحول الاقتصادي والاجتماعي ونصيب التنمية الزراعية فيها وتشخيصها.

مشكلة الدراسة

حتى نستطيع الإلمام بجميع جوانب المشكلة التي نحن بصدد دراستها، لابد من طرح عدة تساؤلات يتم بمقتضاها الإحاطة بها وتتمثل هذه التساؤلات في:
1- ما مدى واقعية السياسات العامة والخطط الموضوعية من أجل تحقيق تنمية زراعية رشيدة ومستدامة.؟
2- ماهي المعوقات التي تقف أمام تنفيذ السياسة العامة في مجال التنمية الزراعية ، هل ضعف التمويل أم في التشريعات أم في الجهاز التنفيذي أم الخلل في طبيعة النظام السياسي أم إن البيئة غير مناسبة بسبب عدم الإستقرار السياسي والاجتماعي.؟
3- هل وضعت السياسات بناء على دراسات علمية تأكد نجاحها وتحقق تنمية زراعية مستدامة.؟
4- هل راعي صانع القرار في النظام السياسي الليبي الآثار طويلة المدى على تطبيق السياسات الزراعية المتعلقة بإستخدام المصادر الطبيعية الغير متجددة والقابلة للنفاذ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة ما يمكن اعتباره خطط تنموية حقيقية سابقة، قد وضعت من أجل تحقيق تنمية شاملة في ليبيا، وإلى لفت نظر صانع القرار في النظام السياس الليبي الي أن تحقيق تنمية زراعية تزيد في الناتج المحلي الإجمالي وتخفف من نسبة الإعتماد على النفط كمورد وحيد في إقتصاد المجتمع، وتساهم في سد الاحتياجات المحلية من المنتجات الزراعية وتحقيق مستوى معيشي مناسب للمزارع والوصول إلى الامن الغذائي، يأتي من خلال وضع خطط تنموية وإتباع سياسات عامة، نأخذ في الاعتبار أهمية الزراعة ودورها في خلق بديل في الاعتماد على النفط ومساهمتها في الاقتصاد القومي.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في رؤية مفادها إن السياسة العامة هي نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي.
أهم هذه العناصر هي: دستور أو نظام الحكم في الدولة، الأيديولوجيا أو الفلسفة السياسية الحاكمة، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، الأحزاب السياسة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وأيضا الموارد المتاحة وطبيعة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الظروف العامة للبلد، فالسياسة العامة هي خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذه العناصر معاً، يظهر فيها اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية.

منهج الدراسة

أغلب المداخل الفكرية التي تستعمل في تحليل السياسة العامة قد نشأت في إطار العلوم السياسية، هدفها تحليل المفاهيم المتعلقة بماهية سياسات الحكومة والتعرف على أهم القوى المتصارعة سياسياً في المجتمع.

لقد أعتمد الباحث في هذا البحث على نموذج تحليل النظم باعتباره من الأدوات الحديثة التي يستعين بها كل من علم السياسة والإدارة اليوم في التعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأهداف والأنشطة والنتائج.

حيث يمكن النظر الى السياسة العامة باعتبارها نظام بحد ذاته يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات، فأما مدخلاتها فهي الفلسفة والأسلوب الذي ترتكز عليه السياسة العامة، أو هي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه الى النشاط والحركة، هذه مدخلات تنبع من البيئة ومن داخل النظام نفسه تسمى مطالب.

أما العمليات فهي الخطوات والإجراءات التي تتبع داخل آلية السياسة العامة. أما المخرجات فهي الاتفاق الذي يأخذ صورة (تشريع أو قانون) يتم التوصل إليه لتنفيذ السياسة العامة.

حدود الدراسة

أ-الحدود المتعلقة بأبعاد وجوانب الموضوع والتي تتمثل في السياسات الزراعية ونصيبها من الإهتمام من قبل صانع القرار ضمن خطط التنمية التي شاهدتها الدولة الليبية.

ب-الحدود المتعلقة بالفترة الزمنية الممتدة من أول خطة تنموية شهدتها الدولة الليبية بعد الاستقلال، حتى آخر خطة تنموية اقتصادية واجتماعية شاملة في 1981- 1985.

المبحث الأول: مفهوم السياسة العامة والتنمية الزراعية المستدامة

تُعدّ السياسة العامة إطاراً شاملاً يوجّه عمل الدولة في مختلف المجالات، فهي تعكس توجهاتها الكبرى في إدارة الشأن العام. غير أن هذا المفهوم يتسم بالتعدد والاختلاف تبعاً للمدارس الفكرية التي تناولته، بين من يراه عملية صنع قرارات استراتيجية، ومن يراه منظومة أهداف وإجراءات لتحقيق المصلحة العامة. أما السياسات الزراعية فهي جزء من هذا الإطار العام، لكنها تركز على قطاع محدد، يهدف إلى تنظيم الإنتاج الزراعي، دعم المزارعين، من أجل تحقيق الأمن الغذائي. ومع تطور التحديات البيئية والاقتصادية، ظهر مفهوم التنمية المستدامة ليضيف بعداً جديداً يقوم على الموازنة بين الحاجات الحالية للأجيال وبين حقوق الأجيال القادمة، وهو ما يجعل السياسات الزراعية المستدامة مجالاً معقداً يتداخل فيه الاقتصادي بالاجتماعي والبيئي. إن هذا التباين في المفاهيم يعكس طبيعة العلوم الاجتماعية التي لا تقدّم تعريفات نهائية، بل تفتح المجال لتعدد الرؤى والمقاربات.

ماهية السياسة العامة

اذا نظرنا الى تعريفات السياسة العامة في العديد من الأبحاث والدراسات المختلفة ، نلاحظ عدم جود إتفاق بين المفكرين والبحاث على تعريف محدد للسياسة العامة، ويرجع ذلك إلى إختلاف البيئات التي وجدوا فيها، والى انتماءاتهم الفكرية والأسس العلمية التي ينطلقون منها (العالم، 2026، ص 154)

حيث عرفها (جيميس اندرسون) أنها: "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع". (أندرسون، 1999، ص 15)

وعرفها (كارل فريدريك) بأنها : "برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة، لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها للوصول الى هدف محدد أو لتحقيق غرض مقصود".

وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية السياسة العامة بكونها "سياسات الحكومة" وتحددها بأنها مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية، تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيف تصنع الأهداف، أو كيف يمكن تنفيذها، فالسياسات العامة بهذا المعنى تحدد من خلال الأهداف والوسائل.

ويميل بعض الباحثين الى تعريف السياسة العامة من منظور الحكومة حيث أنهم يصنفون السياسة العامة على أنها وظيفة أساسية من وظائف الحكومة، وتخصص أصيل من تخصصاتها.

ومن منظور آخر يعرف (هارلد لاسويل) السياسة العامة بأنها من يحوز على ماذا، ومتي؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة والنفوذ والتأثير بين افراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.

في مقام آخر يعرف (ديفيد استون) السياسة العامة من منظور تحليل النظام، حيث أنه يعرفها بأنها "توزيع القيم" (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية أمره، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات LNPUTS والمخرجات OUTPUTS والتغذية الراجعة FEED BACK.

وفي ذات الإطار يقدم (جبرائيل الموند) تعريفاً للسياسة العامة، يمكن تصنيفه من جانب تحليل النظام هو الآخر ، حيث عرفها بأنها "تمثل محصلة عملية منظمة من تفاعل المدخلات (مطالب + دعم) مع المخرجات (قدرات، وقرارات، وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته (الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية ، الدولية) من خلال القرارات السياسية المتخذة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ونستخلص من التعريفات السابقة تعدد تعريفات السياسة العامة ، وتفاوتت نواحي التركيز فيها باختلاف الباحثين في تحديد مفهوم معين لتعريف هذه الظاهرة، حيث صنفها بعض الباحثين من منظور القوة ، ورآها آخرون بمنظور الحكومة ، بينما عرفها البعض الآخر من جانب تحليل وأداء النظام وهذا ما يقودنا الى تحديد مفهوم عام للسياسة العامة وهو: إن السياسة العامة هي (تلك المخرجات التي تصدر عن الجهات الصانعة للسياسة العامة" (الجهات التشريعية، التنفيذية ، القضائية، الإدارية) على شكل لوائح وقرارات وقوانين استجابة للمدخلات أو الطلبات أو القضايا التي تظهر على الساحة ، من قبل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، داخل المجتمع وفي مختلف المجالات. (العالم، 2026، ص 156)

ماهية السياسات الزراعية

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالباً ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وذلك لتحقيق اقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوه بين الطلب على الغذاء وانتاجه.
هذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.
تحدد هذه الأهداف خطط العمل لحماية الموارد الطبيعية بإستخدام العلم والتكنولوجيا للتقليل من الآثار السلبية التي تسببها الأنشطة الإقتصادية والتنموية في المناطق المتضررة، وكذلك ترشيد استغلال هذه الموارد، وتوفير قاعدة معلومات واقعية، وإيجاد إطار أو هيكل مؤسسي مناسب، مع توفير الدعم التشريعي والتمويلي اللازمين، والتعاون بين المؤسسات الوطنية العاملة في المجال من أجل تحقيق الاستدامة الضرورية للموارد الطبيعية. (بن محمود، 2020، ص 15).

تعريف التنمية المستدامة

كثر إستخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987م التابع للأمم المتحدة وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة الى إجراء تغيرات جذرية في بيئة النظام الاقتصادي العالمي.
يمكن تناول التعريف الأكثر شمولاً للتنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، حيث يتم التركيز على النمو الاقتصادي المتكامل والمستدام والاشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.
تعرفه منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الذي تبنته عام 1989م بأن التنمية المستدامة: هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية.
ارتبط مفهوم الأمن الغذائي بمفهوم التنمية المستدامة والذي يهدف الى عدم تدهور الموارد الطبيعية البيئية المهمة ، بمعنى آخر إن التنمية المستدامة هي الحالة التي لا يشهد فيها مخزون الموارد الطبيعية الى الانخفاض والتدهور والتأكل مع مرور الزمن ومن ثم يؤثر ذلك على إنتاج الغذاء واستدامته.
عليه فإن تحديد مفهوم التنمية الزراعية المستدامة يتوقف على عدة معايير منها الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تجسد الأبعاد للتنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس هناك من يشير إلى أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة مرتبط بإدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية ومن منظور اشمل فهي العملية التي يتم من خلالها الاتي:

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى.
- توفير فرص عمل ودخل كافي بما يضمن بيئة عمل أفضل لكل افراد القطاع الزراعي.
- حفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والمتجددة من الاخلال بالتوازن الطبيعي للبيئة والمجتمع.
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الاثار السلبية ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

كما ارتبطت التنمية الزراعية والريفية المستدامة بإستخدام السلسلة الغذائية بداية من المنتجين حتى الاستهلاكيين ، مع الاخذ في الاعتبار جميع الخطوات والتفاعلات المتعلقة الإمدادات والمدخلات والتسويق، فضلا عن انتاج الموارد الأولية واستخدام الأرض والموارد المائية في الوقت والمكان المناسبين. (البيدي وآخرون، 2019، ص 8).

المبحث الثاني : محددات الإنتاج الزراعي في ليبيا.

تعتمد التنمية الزراعية اعتماداً مباشراً على الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية، كالمياه والتربة الصالحة للزراعة والغطاء النباتي الطبيعي والمحددات البيئية الأخرى، وعليه فإن الإستثمار في القطاع الزراعي دون الأخذ في الاعتبار محدودية هذه الموارد سيؤدي حتماً إلى استنزافها وتدهورها، الأمر الذي يتطلب وضع خطط على أساس الموارد المتاحة لضمان استدامة العطاء وحقوق الأجيال القادمة في تلك الموارد. (بن محمود، 2020، ص 8).
وفيما يلي اهم هذه الموارد او المحددات :

1- الموارد المائية المتاحة

تعتبر ندرة الموارد المائية من أهم المشاكل التي تحول دون التوسع وتنمية القطاع الزراعي نظراً لقلة معدلات سقوط الأمطار وتذبذبها والذي يعتبر من اهم محددات الإنتاج الزراعي. (البيدي وآخرون، 2019، ص 8).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتعتبر المياه السطحية محدودة جداً ولا تساهم إلا بقدر ضئيل في إجمالي الإستهلاك المائي بينما تمثل المياه الجوفية أكثر من 97% من إجمالي المياه المستهلكة في الأغراض المختلفة.

توجد المياه الجوفية في أحواض مائية رئيسية ، تغطي معظم مساحة ليبيا تشمل (سهل الجفارة، والجبل الأخضر، والحمادة الحمراء) وهي احواض مائية جوفية متجددة أما الاحواض المائية الجوفية الغير متجددة فهي موجودة في الأحواض الجوفية الكبرى التي تغطي معظم النصف الجنوبي من ليبيا وبالتحديد في حوض مرزق بالجنوب الغربي، وحوض الكفرة والسرير الجنوب الشرقي ، ويقدر السحب الامن من هذه المياه بنحو3000 مليون م3 تقريباً سنوياً ، الا انه يتم تجاوز هذه الكميات بالسحب من الخزانات غير المتجددة الأمر الذي يؤدي الى ظهور مشاكل الانخفاض الشديد في المنسوب وارتفاع درجة الملوحة. (بن محمود، 2020، ص 8-9).

يعد القطاع الزراعي في ليبيا أكبر مستهلك للثروة المائية في البلاد والتي يأتي معظمها من موارد جوفية غير متجددة وتشير التقديرات الى ان استهلاك القطاع الزراعي في ليبيا يشكل ما نسبته حوالي 80% من المياه المتاحة.

وتعتبر ليبيا من البلدان الجافة أو شبه الجافة تكون فيها درجات الحرارة مرتفعة كما أن معدلات سقوط الأمطار منخفضة، وبالرغم من أن المساحة الكبيرة لليبيا والتي تبلغ حوالي 1.667.000 كم2 فان الجزء من الأراضي التي تسقط عليه الأمطار لا يتعدى 1% من إجمالي مساحة البلاد. (البيدي وآخرون، 2019، ص 8).

2- **موارد الأراضي الزراعية**:

في دراسة حديثة للغطاء الأرضي والنباتي في ليبيا لمشروع التخريط الزراعي عام (2007)، أستخدم فيه التحليل البصري لصور الأقمار الصناعية (GEOVIS) ونظام تصنيف الغطاء الأرضي العالمي (LCCS) أمكن إنتاج خريطة للغطاء الأرضي / النباتي في ليبيا ، كما أمكن حساب مساحات الأراضي المختلفة التصنيف، تبين من خلال هذه الدراسة إن أقل من 11% من مساحة الأراضي في ليبيا تستخدم في أغراض مختلفة، وإن بقية المساحات غير مستخدمة (كثبان رملية، وأراضي صحراوية، سبخات) وعلى الرغم من تباين القيم التقديرية لمساحات الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا حسب المصادر المرجعية المختلفة، فإنه يمكن اعتبار ما نسبته (2.2% من المساحة الكلية)هي الأكثر تداولاً ، والى حد ما مناسبة لإنتاج المحاصيل. أما الأراضي الزراعية المستخدمة حسب دراسات الغطاء الأرضي / النباتي لسنة 2007، تبلغ ما نسبته (1.3% من المساحة الكلية). (البيدي وآخرون، 2019، ص 11-12).

3- **المناخ** :يعتبر المناخ السائد في ليبيا مناخ صحراوي بإستثناء السهول الساحلية والتي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط. (يوسف وآخرون، 2019، ص 147).

تعد ليبيا من ضمن دول المناطق الجافة ، وإن جفاف ليبيا ليس فقط بسبب قلة سقوط الأمطار ، وإنما أيضا بسبب عدم انتظام توزيعها، وبارتفاع في درجات الحرارة، وانخفاض الرطوبة النسبية، وشدة الرياح، وبتصنيف الأراضي في ليبيا حسب المعدل السنوي للأمطار ، يتضح ان حوالي 90% من الأراضي الليبية هي جافة جداً قاحلة تستقبل أقل من 50 مم. (البيدي وآخرون، 2019، ص 11).

ويمكن تصنيفها الى إقليم شبه الرطب يتمثل في مساحة محدودة في منطقة الجبل الأخضر، أما الإقليم شبه الجاف فيتمثل في سهل بنغازي وأجزاء من الساحل الضيق الى الشمال من الجبل الأخضر وكذلك الجزء الشمالي من سهل الجفارة ، أما الإقليم الجاف فيمثل أكبر الأقاليم مساحة في شمال البلاد حيث تتنوع أراضيه في كل من البطنان وجنوب الجبل الأخضر وجنوب سهل الجفارة وسرت، أما الإقليم الصحراوي (الجاف جداً) وهو أكبر المناطق مساحة وتشمل جزءاً من الصحراء الكبرى. (البيدي وآخرون، 2019، ص 6).

المبحث الثالث : جهود التنمية الزراعية.

بعد أن تأسست ليبيا وحصولها على استقلالها في بداية الخمسينيات من القرن العشرين جرت اولى المحاولات للتخطيط الاقتصادي في ليبيا، حيث صنفت الأمم المتحدة ليبيا بأنها من أكثر بلدان العالم فقراً في ذلك الوقت، ولدى حاولت البعثات الدولية إجراء بعض الخطط والبرامج كمحاولة للنهوض بوضع البلاد الاقتصادي، ولكن هذه المحاولات لم تنجح بسبب ان منح هذه المساعدات كان من الدول والمنظمات الدولية ولم يكن بتمويل محلي وبعد ظهور النفط في البلاد ظهرت معه أولى الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي مهدت للنهوض بقطاع الزراعة.

جهود التنمية الزراعية قبل اكتشاف النفط :

تشير التقارير فيما يخص جهود التنمية أن هناك محاولتين للتخطيط الاقتصادي ولكن لم يكتمل تنفيذهما بسبب المصاعب المالية التي كانت تواجهها البلاد في ذلك الوقت.

1-خطة التنمية الزراعية الأولى 1952 إلى 1958 تقدمت بها بعثة الأمم المتحدة في سنة 1951 وكان المبلغ المقترح لهذه الخطة حوالي 30 مليون دينار كانت أولى أهداف هذه الخطة تتمثل في الاستكشاف والبحث عن المياه الجوفية.

2-المحاولة الثانية للتخطيط الزراعي تمثلت في الخطة التنموية الخمسية 1956 إلى 1961 والتي قامت بها لجنة مشتركة من الحكومة الليبية والبعثة الأمريكية للعمليات في ليبيا (U, S, O) وبعثة المساعدات الفنية التابعة للأمم المتحدة في ليبيا, واعتمد في تمويل هذه الخطة على المساعدات الدولية، وكان نصيب قطاع الزراعة من هذه الخطة حوالي 1.6 مليون دينار أي ما يعادل 8% من المخصصات الكلية للخطة. (الدرعان، 2013، ص ص 82-83).

في عام 1956 تم إنشاء هيئه حكومية تحت مسمى (مجلس الاعمار) وكلفت بمهمة الإشراف على تخطيط وتنفيذ برنامج التنمية، وتم الاستعانة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير لإعداد خطة التنمية وسميت بالخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والاجتماعية، هدفت لتحقيق مجموعة من الأهداف منها التركيز على النهوض بالقطاع الزراعي كونه مصدر السلع الغذائية، ومورداً للدخل لفئه كبيرة من السكان، ورفع كفاءه الفلاح وتشجيعه، والعمل على تنمية المناطق القروية لضمان أعمال مستقرة لهم، والتوسع في الإنتاج المحلي لتخفيف الواردات الخارجية ودعم القطاع العام. (جلاله، 2018، ص ص 176-177)

ضل قطاع الزراعة يسود اقتصاديات البلاد قبل اكتشاف النفط فقد كان القطاع يساهم في الناتج المحلي بالبلاد ففي عام 1958 بلغت صادرات القطاع الزراعي ما يزيد عن 80% من إجمالي الصادرات ووفقا للتعداد الذي اجري في عام 1964 فإن 64.8% من سكان البلاد كانوا يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. (توغري، 2022، ص 8).

بعد اكتشاف النفط وتصديره إلى الخارج في الستينات، أصبحت عائداته تمثل الدخل القومي الرئيسي، وكان لها الأثر البالغ على الاقتصاد والمجتمع، ولكن التأثير المباشر لعائدات النفط كان أكثر وضوحاً وقوة في بادئ الأمر في القطاع الحضري في البلاد، فنتيجة لارتفاع الأجور في المناطق الحضرية، أصبحت حرفة الزراعة غير مربحة ولا مغرية خاصة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، هذا الوضع المتدهور واجه التخطيط الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. (زرقانة، 1964، ص 25). ففي سنتي 1958-1959 قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بإجراء مسح شامل للاقتصاد الوطني، وكان من أهم نتائجه إبراز الدور الخطير الذي تلعبه الزراعة في تنمية البلاد اقتصادياً ، كما حدد التقرير أهم المشاكل التي تواجه الزراعة و منها النظام القبلي وتفتيت الملكية في المناطق الساحلية للأراضي،و قلة وانعدام التسهيلات الائتمانية للمزارعين وانعدام المعرفة بالوسائل الحديثة للفلاحة وتربية الحيوانات، مما يتطلب جهداً كبيراً في ميدان التدريب والإرشاد الزراعي ومشكلة التسويق والحماية من الاستيراد، هذا وقد اقترح البنك برنامجاً لتطوير الزراعة خلال الفترة 1960 بمبلغ قدره 513, مليون جنيه أي بمعدل سنوي قدره 1000,000جنيه ولكن نتيجة لظهور النفط وغياب الإدارة الحكومية الناجحة أدى ذلك إلى أن الكثير من المواطنين بدأ يتعامل مع المزارع على أنها عبارةٌ عن أماكن للنُزهة وعقارات للاستثمار، هذا بالإضافة إلى تقسيم الكثير من المزارع الكبيرة إلى وحدات غير اقتصادية، وبيع البعض أراضيهم وبدأت الهجرة نحو المدن، مما أدى إلى اضمحلال الزراعة التقليدية ، حتى ميلاد أول خطة خماسية للتنمية في ليبيا والتي اعتمدت في أغسطس سنة 1963م وخصص لتنفيذها مبلغ 169 مليون جنيه ،كان نصيب الزراعة حوالي 29 مليون جنيه أي : حوالي 17.7% من إجمالي الخطة. (أعتيقة، 1972، ص 140).

جهود التنمية الزراعية بعد اكتشاف النفط:

باكتشاف النفط الذي اصبح ركيزة للاقتصاد انخفضت اهمية قطاع الزراعة من حيث مساهمتها في اجمالي الناتج القومي ومع الادراك الكامل لأهمية الزراعة في مواجهة مختلف الاهداف الشاملة للتنمية في ليبيا فقد تم وضعها ضمن اولوية في برنامج التخطيط، حيث تم استصلاح الاراضي الزراعية وتخطيطها وتوزيعها على الفلاحين واسست الجمعيات الزراعية واصبحت هدف ممارسة الزراعة ليس لغرض الاكتفاء بل لأغراض تجارية.

وقد اثمرت الجهود الرامية الى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد في وضع خطط التنمية التي تحصلت فيها الزراعة باهتمام كبير للقيام بدور رئيسي في عملية النمو وتحرير الاقتصاد من هيمنة النفط، وتبلورت استراتيجية تنمية القطاع الزراعي في ما يلي:

أ- زيادة الانتاج الزراعي بهدف الوصول الى الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

ب- رفع القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة وزياده الانتاج المحلي من المنتجات الزراعية.

ج- ربط الانتاج الزراعي بالصناعة وتحقيق اكبر قدر من التكامل بين القطاعين من خلال توسيع قاعدة انتاج المواد الأولية الزراعية.

د- اقامة تجمعات بشرية مستقرة في المناطق الريفية من خلال عمليات استصلاح الاراضي واقامة القرى والمشاريع الزراعية المتكاملة للحد من الهجرة باتجاه المراكز الحضارية.

د- حماية الموارد الطبيعية من تربة ومياه واستغلالها بأكبر قدر من الكفاءة.

ه-القضاء على تفتت الملكية الزراعية وذلك من خلال تجمع الحيازات الصغيرة في وحدات زراعية متكاملة تحقق اقتصاديات الانتاج الزراعي واستخدام اساليب الزراعة الحديثة . (توغري، 2022، ص 9).

المبحث الرابع : خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونصيب الزراعة منها.

كان حصول ليبيا على استقلالها في ديسمبر 1951مرحلة حاسمة للسيادة الليبية، وتثبيت أركان استقلالها الأمر الذي يتطلب تجنيد كافة مقدرات الدولة للحفاظ على هذا الاستقلال، وكان الجانب الاقتصادي في مقدمة القطاعات التي تتطلب اهتمام الدولة خاصة في ضل الفقر، والمستوى المعيشي المتدني لدخل الفرد، وهذا الأمر جعل الدولة تتجه منذ البداية إلى إعداد خطط التنمية التي كانت قائمة في البداية على المعونات الخارجية .

وفي هذا الإطار اتجهت الدولة الليبية منذ استقلالها للعمل على انعاش الاقتصاد الوطني عن طريق اعداد خطط ، وبرامج تنموية لكافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، وكل هذه الخطط كان يتوقف تنفيذها على وفرة الموارد المالية. وكان من أهم خطط التنمية التي شهدها الاقتصاد الوطني ما يلي: (الزرقاء، 2024، ص ص 185-186).

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس-1963-1968

إن أول خطة تنموية وضعتها البلاد أطلق عليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963-1968م، وكان الغرض منها توزيع ما يعادل 70% من عائدات النفط على المشاريع والبرامج التنموية، وجاءت هذه الخطة الثانية قبل اكتمال خطة الأمم المتحدة للتنمية في ليبيا، ووضع بنود الخطة الثانية المصرف الدولي للإنشاء والتعمير سنة1960، ومدة هذه

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخطة خمس سنوات وكان مجموع المخصصات والإنفاق على الخطة حوالي 25 مليون دينار ليبي أي بواقع 5ملايين دينار ليبي لكل سنة. (الدرعان، 2013، ص 91).

بعد مرور عام على أول شحنة تجارية من النفط، تم إطلاق أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتم تأطير هذه الخطة في هدفين، الأول: بناء بنية تحتية قادرة على دعم التحديث في المجال الاجتماعي، والتعليم، والصحة، والأخر: علاج تزايد اختلال التوازن في الاقتصاد مع توجهه نحو الاعتماد على المزيد من مصادر الدخل. وبلغ إجمالي تكاليف تنفيذ هذه الخطة حوالي 169 مليون جنيه مقسمة على مختلف القطاعات احتلت الزراعة المكانة الأولى في الخطة التنموية، ولم تقدم عليها الا الأشغال العامة، والتي هي في الواقع تخدم الأغراض الزراعية كشبكات الري، ومنشئات توليد الكهرباء ومشروعات المجاري، واستصلاح الأودية الزراعية وتطويرها. رغم أن الخطة الخمسية أعطت الأولوية لتنمية قطاع الزراعة، الا أن النمو في جميع القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية كان يجب أن يكون متوازنا، لانها كلها يكمل بعض بما يسهم في تحقيق نتائج التنمية الاقتصادية ككل. (الزرقاء، 2024، ص ص 188-190)

وتمشيا مع سياسة خطة التنمية الإقتصادية التي وضعتها الحكومة الليبية صدرت ثلاث قوانين اسهمت في نجاح هذه الخطة وهي: قانون تنظيم شؤون التخطيط والتنمية، قانون بشان المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي، قانون تعديل بعض احكام البترول رقم 25 لسنة 1955 وفيما يخص قانون المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي فقد نص على انشاء مؤسسة وطنية للاستيطان الزراعي يتولى النهوض بالزراعة وتطويرها وزياده الانتاج الزراعي وذلك عن طريق:

1- تنمية المزارع التي آلت إلى الدولة من مؤسسات التعمير السابقة.
2- اعداد مشروعات الاستيطان الزراعي.
3- استصلاح الاراضي البور.
4- تشجيع الافراد على تنمية الاراضي الزراعية.
5- نشر الوعي التعاوني بين المزارعين، وتشجيعهم على انشاء الجمعيات التعاونية .

ونتيجة لأهمية تنفيذ خطة التنمية فقد اصدرت لها الدولة الليبية اضخم ميزانية في تاريخها منذ استقلالها، ولعل السبب في ذلك هو وفرة الموارد المالية خاصة بعد الطفرة الاقتصادية الكبيرة، التي احدثها اكتشاف النفط في ليبيا، فقد بلغت ميزانية ليبيا لسنتي 1968 الى 1969 حوالي 345 مليون جنيه ليبي. (الزرقاء، 2024، ص ص 194-196).

ومن اهم المشاريع الضخمة التي تم تنفيذها خلال خطة التنمية 1963 - 1968 مشروع ادريس السكني الذي يتوخى بناء 100,000 مسكن في فترة خمس سنوات لإسكان ذوي الدخل المنخفض، 60% من هذه المساكن سيتم اقامتها في المناطق الزراعية الأمر الذي سيسهم في استقرار المواطنين بالقرب من مزارعهم للاستفادة منها، وبالتالي سيكون له تأثيرات كبيرة على سوق العمل المحلي، وكذلك على عائد الانتاج الزراعي، خاصة ان المشروع شمل كل محافظات البلاد عن طريق إحصاء عام للمحتاجين الى سكن، إضافة الى حصر الأراضي الزراعية، وإعداد تقارير تدرس من قبل اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة المشروع.

والواقع إن الاقتصاد الليبي نجح في برامج التنمية، والتخطيط الاقتصادي منذ فترة الستينات، وذلك بعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات اقتصادية ، ولقد تركزت الاستراتيجيات العامة للتنمية خلال تلك الفترة على تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي مشروعا بالتوزيع في النمو، والاسراع والزيادة في معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وتنويع الانتاج وتنويع الصادرات، والاحلال محل الواردات بسلع من الانتاج المحلي سيراً نحو الاكتفاء الذاتي، وارتياد ميدان التصنيع دفعاً لعجلة التنمية، والتركيز على زيادة كفاءة العنصر البشري.

وبفضل التخطيط السليم والناجح من قبل كل وزارات الدولة خلال فترة تنفيذ خطة التنمية للسنوات الخمس 1963- 1968 فقد وصلت ليبيا الى مقدمة الدول النامية التي ارتفعت فيها معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة بقيمة وصلت الى 19.2 وسجلت المرتبة الاولى على اسبانيا، واليونان، والعراق، وماليزيا وغيرها من الدول، وهذا الامر يعطينا اشاره واضحة بان لو استمرت التنمية الاقتصادية قائمة على اساس التخطيط السليم لأصبحت ليبيا في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً. (الزرقاء، 2024، ص ص 200-204).

الخطة الخمسية الثانية 1969- 1974:

في أواخر عهد المملكة الليبية، كانت الدولة تخطو بثبات نحو مشروع تنموي شامل، عنوانه: ليبيا الحديثة المزدهرة. وكانت الخطة الخمسية الثانية (1969-1974) إحدى أهم تجليات هذا المشروع الوطني الطموح، حيث رصد لها ما يزيد عن مليار جنيه ليبي، وزعت بعناية لتأسيس ركائز دولة متقدمة، كان ما خصص لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية (150 مليون جنيه) تمثلت اهم الأهداف في: دعم البحوث الزراعية، تحسين الإنتاج، وإدارة الموارد المائية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية (المجمع القانوني الليبي، 2026).

بعد انتهاء الملكية وقيام نظام سياسي جديد في سبتمبر 1969 انطلقت جهود التنمية بأبعاد وتوجهات اقتصادية وسياسية جديدة، واعتمد النظام الجديد اسلوب التخطيط القومي الشامل كمنهج جديد لعملية التنمية المستهدفة في ليبيا، وجاء في الاعلان الدستوري الصادر في 11/ 12/ 1969 والذي نص على " تضع الدولة نظاما للتخطيط القومي الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ويراعى في توجيه الاقتصاد الوطني التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية"

وبدا النظام الجديد بأعداد خطط التنمية والتحول مع صدور القانون رقم 85 لسنة 1970 الخاص بتنظيم شؤون التخطيط والتنمية وقد تم تبني جملة من الأهداف من ضمنها زياده الصادرات غير النفطية وتنويعها، وتنويع مصادر الدخل وتحرير الاقتصاد من هيمنة قطاع النفط. (المجمع القانوني الليبي، 2026).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مرت السياسات الزراعية الليبية في تطورها بمراحل مختلفة، وحملت بصمات تتعلق بالنظام أو الأنظمة الأيديولوجية المهيمنة في كل فترة، وقد سيطر القطاع العام سيطرة مطلقة في ليبيا بعد عام 1969 حتى 1977 على إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي، وكان للقطاع العام نصيب الأسد في الصياغة والإشراف والتنفيذ والمتابعة لأغلب الخطط الاقتصادية، وقد استطاع بذلك أن يجذر مفهوم الدولة ، ويسهم في تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات الأساسية.

إلا أن ذلك لا يعني أنه نجح في كل الأدوار والمراحل والمواقف، حيث واجه عدة عقبات كؤود، وذلك حين بدأت تتآكل احتياطيات الدولة من الموارد المالية بسبب تزايد مؤشر الإنفاق العام، كما بدأت الخدمات العمومية الصحية والتعليمية تتراجع في كفاءتها كماً وكيفاً، علاوة على عجز قطاعات الإنتاج الزراعية والصناعية عن توفير عوائد مناسبة مقابل التمويلات الهائلة التي أنفقت عليها من الموازنة العامة المتأتية كلية من إيرادات النفط الخام.

ويمكن التمييز بين السياسات الزراعية التي طبقت في ليبيا بعد نظام 1969 حيث كانت السياسات الزراعية في البداية ذات طابع اشتراكي، واعقبت ذلك سياسات وصفت بأنها ذات طابع ليبرالي اذ ركزت السياسات الزراعية الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التي انفردت بها ليبيا، حيث ركزت تلك السياسات على محو التفاوت في ملكية الارض والقضاء على صور استغلال الحيازات الكبيرة.

اما الاتجاه الثاني في هذه السياسات فتبنت اعتماد آليات السوق وهدفت الى القضاء على التدخلات من طرف الإدارة واعتبارها ضاره بالقطاع الزراعي، وعملت بالتالي هذه السياسات على نزع كل اشكال الرقابة على الأسعار وظلت هذه الثنائية المعقدة تحكم السياسات الزراعية الليبية من السبعينات حتى اواخر الثمانينات حتى مالت السياسات لصالح السياسات الزراعية الليبرالية في منتصف التسعينات، ومن هنا جاءت أهمية هذه الفترة الزمنية والتي تمثل حلقة الوصل بين سياسة زراعية اشتراكية تتحكم في السوق الزراعي إلى سياسة زراعية رأسمالية او ليبرالية تعطي حرية للسوق في التحكم في الإنتاج والطلب والعرض وبالتالي ونتيجة لضعف أداء السياسات الزراعية والتكلفة الباهظة لتدخل الدولة في القطاع والتحول في نماذج السياسة الزراعية في ليبيا ومن تم إتباع سياسة موجهه في اخر المطاف نحو السوق والتي سبقها تنفيذ سياسات واصلاحات زراعية متدرجة إلى أأ شهدت نقلة نوعية في منتصف التسعينات تمثلت في تحرير التجارة الزراعية بمعظم السياسات الزراعية، وعلى رغم من كل هذه الجهود فان الدولة الليبية لم تتمكن من تضييق الهوه بين الطلب على الغذاء وانتاجه ولم تصل الى تحقيق الامن الغذائي. (الأزرق، 2020، ص 30).

الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975:

تميزت الفترة بين عامي 1969 و1975 في ليبيا بتحول محوري في التخطيط الإنمائي نتيجة التغير السياسي عام 1969: حيث جرى استبدال الخطة الخمسية الثانية(1969-1974) التي أقرها العهد الملكي، بالخطة الثلاثية للتنمية (1973-1975) بعد إرساء النظام الجديد. (المجمع القانوني الليبي، 2026).

ركزت الإستراتيجية الزراعية في هذين البرنامجين على تحقيق الأمن الغذائي، والحد من الاستيراد ، ووقف والهجرة الريفية عبر ضخ استثمارات نفطية ضخمة لإنشاء مشاريع استيطان زراعي متكاملة.

تقول وزارة التخطيط "ان خطة التحول الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية (1973 –1975) ، تعتبر استكمالاً للخطة الخماسية (1969 -1974) والتي تم تعديلها، وقد رصد لها ميزانية مالية عامة قدرها 2,622,000, دينار ليبي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد خصص منها للقطاع الزراعي مبلغ قدره 444 مليون دينار، وبنسبة 29.3%. من الميزانية، وكان الهدف زيادة الإنتاج المحلي من مختلف المحاصيل الأساسية ومحاولة لخلق فرص عمل في هذا القطاع. (أبو حليقة، 2005، ص 78).

تمثل الخطة الثلاثية للتنمية (1973-1975م) التي أعدتها وزارة التخطيط الليبية نقطة تحول كبرى نحو الاقتصاد الموجه، حيث اعتمدت بقانون لتحقيق الاستغلال الأمثل لعوائد النفط، وتقليل الاعتماد على الخارج، وتطوير البنية التحتية.

وتتمثل أهم أهداف الخطة فيما يلي:

1-**التنويع الاقتصادي:** وهو يهدف إلى تقليص التبعية لقطاع النفط من خلال دفع عجلة التنمية في قطاعات الصناعة والزراعة.

2-**التنمية المكانية:** وهدفها تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف الأقاليم والمناطق الليبية.

3-**التنمية البشرية:** هدفها رفع مستوى المعيشة، وتوسيع مظلة التعليم والصحة، وتطوير القوى العاملة الوطنية. (المجمع القانوني الليبي، 2026).

لعل أهم ما يميز هذه الخطة هو صدور قانون رقم 146 لسنة 1972 الذي يحدد أربعة مناطق شاسعة تجرى بها التنمية الزراعية المتكاملة والتي تبلغ مساحتها حوالي53 ألف هكتار ، وهذه الناطق الأربعة هي:

1- منطقة سهل الجفارة ، وتضم سبعة مشاريع مساحتها الإجمالية 352 ألف هكتار.

2 منطقة الجبل الأخضر، وتضم أربعة مشاريع مساحتها الإجمالية 12 ألف هكتار.

3-منطقة فزان ، وتضم ستة مشاريع ، تبلغ مساحة هذه المشاريع الإجمالية 112 ألف هكتار.

4- منطقة الكفرة والسرير، وتضم أربعة مشاريع ، وتبلغ المساحة الإجمالية 7 ألف هكتار.

ولضمان الحصول على مستويات عالية وسرعة وكفاءة ، فقد أنشئت هيئة مختصة هي (مجلس التنمية الزراعية) ، والذي أعطيت له الصلاحيات الكافية لتنفيذ هذه المشاريع ، كما تم إنشاء مركز للبحوث الزراعية. (وزارة التخطيط، 1973-1975، ص 148)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتستهدف خطة التنمية الزراعية في قطاع التنمية الزراعية المتكاملة استصلاح وتنمية مساحات يبلغ مجموعها حوالي 2,717,146هكتار شاملة المشروعات الجديدة اتي سوف تبدأ، تتوزع هذه المساحة على 552356 هكتار. (وزارة التخطيط، 1973-1975، ص 40).

تنوعت الخدمات الزراعية في الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في 1973 -1975 فتمثلت في القروض النقدية والعينية، وتقديم الخدمات البيطرية. وخدمات الإرشاد الزراعي الذي هدف إلى توسيع وتحسين الخدمات الإرشادية والإعلامية، وتدعيم الجمعيات التعاونية ، وتنمية المجتمع الريفي وفي عام 1973م تكونت إدارة الإرشاد والتعاون الزراعي، و تم إصدار كتيب يسمى دليل الفلاح وكتيب يسمي دليل الخدمات الزراعية ، كما صدر بعض الأعداد لمجلة الفلاح ، وتطور في الزيارات الميدانية ، وزاد عدد القروض الممنوحة للمزارعين بأنواعها المختلفة الطويلة والقصيرة الأجل والموسمية، و توزيع آلات زراعية للنهوض بالإنتاج الزراعي.

خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 -1980

اظهرت النتائج الأولية للتعداد الزراعي لعام 1974 أن عدد الحائزين الزراعيين قد بلغ 169,958 حائزاً زراعياً ، وبلغ مساحة أرض الحيازة 2,088,383 هكتاراً ، أي أن متوسط مساحة الحيازة الواحدة حوالي 14.46 هكتاراً وتبلغ مساحة الأراضي المروية 146,000 هكتار ومساحة الأراضي البعلية 1,745,838 هكتاراً ، أما الباقي وجملته 65,545 1,9 هكتاراً فيمثل أرضاً غير قابلة للزراعة.

نلاحظ أن هناك تباين بين المساحات المزروعة والمساحات المحصورة وهذا يدل على أن المستهدف كان أكبر من المحقق.

تقول وزارة التخطيط والتنمية ان خطة التنمية الزراعية 1976-1980 كانت تهدف إلى زيادة معدل الدخل القومي في هذا القطاع من 138 مليون دينار عام 1975م إلى حوالي 281 مليون دينار عام 1980 بنسبة 103% مقابل زيادة سنوية في السكان مقدارها 4%. (الدرعان، 2013، ص ص 106-111).

خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 -1985.

تشير وزارة التخطيط والتنمية انه يمكن تحديد أهداف خطة التحول 1981-1985 في مجال التنمية الزراعية، هي استصلاح واستكمال تنمية مساحة 59,089 هكتار من الأراضي المروية ومساحة 579,552 هكتار من الأراضي البعلية، وزيادة الطاقة الاستيعابية للمراعي باستصلاح وتنمية مساحة 217,202,1 هكتار من الأراضي لزيادة الإنتاج الزراعي من السلع و المحاصيل الغذائية.

راعت الخطة الخماسية 1981-1985 بضرورة إنهاء ظاهرة تفتيت الحيازات الصغيرة وجعلها في وحدات اقتصادية كبيرة تكفل تكامل الجانب الاقتصادي للإنتاج الزراعي.

تميز العمل في قطاع الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي خلال خطة التحول 1981-1985م، بالتركيز على برامج مدروسة تشمل تحقيق مستهدفات العمل الزراعي في كافة مجالاته، والطرق والوسائل التنفيذية الكفيلة بتحقيق هذه المستهدفات ويهدف مشروع الاستصلاح لتنمية 5000 هكتار بالمنطقة الوسطى ، بالاعتماد على مياه النهر الصناعي التيتجر وبذلك تستهدف الخطة إنجاز مساحة 10.000 هكتار بنسبة 20% من إجمالي البرنامج ويمكن القول بأن هذه الخطة ركزت على الزراعة المروية بالأخص في مناطق الشريط الساحلي . (الدرعان، 2013، ص 119)

اخذت الخطة على عاتقها استصلاح الأراضي في مناطق المشاريع التي أنشئت في الخطط السابقة، وبالفعل تم توزيع بعض المزارع في مناطق سهل الجفارة والجبل الأخضر في خطة 1985- استكمالاً لمشاريع الاستيطان الزراعي ، التي أنشئت في البلاد وأهم ما يميز هذه الخطة في مجال تنمية الأراضي واستصلاحها أن خصصت بعض المساحات من المزروعات حيث أن الخطة رأت في مشروع جلب المياه الجوفية عبر الصحراء خطوة أولى في الحد من استنزاف المياه الجوفية في الساحل. (القماطي، 1999، ص 195).

لذك تقرر خلال الخطة إستراتيجية التوسع في مشاريع الزراعة المروية في المناطق الجنوبية كذلك نقل مياه النهر الصناعي إلى المناطق الساحلية وتنميتها ، وذلك حسب نتائج دراسات الظروف المناخية ونوع التربة في كل منطقة من المناطق الزراعية ، وتقدر المساحة المروية في كل مزرعة بحولي 6 هكتارات ، وقد حددت مساحة هذا النوع من المزارع على أساس أن تحقق كل مزرعة دخلاً سنوياً لا يقل عن 5000 دينار. (بن خيال، 1995، ص 606).

خلال هذه الخطة تم دمج اختصاصات أمانات الزراعة والسدود والموارد الطبيعية ومجلس التنمية الزراعية في اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، وتم إلغاء الإدارة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي ، وإنشاء إدارة البحوث والتعليم الزراعي، وكان للقرارات الإدارية الأثر السلبي على الزراعة والإرشاد الزراعي ، وتم في عام 1986م صدور قرار رقم (5) الذي ينص على إلغاء جهاز الإرشاد الزراعي وتم إنشاء الهيئة العامة للإنتاج الزراعي عام 1986 ولم يكن الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية ضمن نشاطها ، وكما توقف صدور مجلة فلاح بحلول عام 1990م أما القروض الزراعية فكانت تقدم على شكل خدمات . (الدرعان، 2013، ص 121).

مشاريع وخطط التنمية بعد عام 1986.

تعرف الفترة الممتدة من 1986 إلى 2002 في الأدبيات الاقتصادية الليبية بمرحلة "الفراغ التخطيطي الحاد"، وتحديداً لقطاع الزراعة، حيث توقفت الدولة تماماً عن إصدار خطط تنموية خماسية أو استراتيجية بعد انتهاء التحول الاقتصادى عام 1985، ودخلت في نمط "الميزانيات التسيرية السنوية" المتأثرة بالحصار الاقتصادي وتذبذب عوائد النفط.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

هذه الفترة الزمنية تُمثل بالفعل حقبة حاسمة في تراجع التخطيط المركزي بالدولة وتحديداً في القطاع الزراعي، حيث أدى توقف الخطط التنموية الخماسية والاعتماد على موازنات الطوارئ إلى تفاقم مشكلات الهدر الاقتصادي، وتراجع الاستثمارات، وتقلص المساحات المزروعة بفعل التوجهات الهيكلية الجديدة.

أبرز ملامح هذه المرحل اقتصادياً وزراعيا تشمل:

غياب الخطط الاستراتيجية: التحول من سياسات تنموية طويلة ومتوسطة الأجل إلى موازنات تشغيلية (تسييرية) تركز على الإنفاق الاستهلاكي وتغطية المرتبات، مما أدى إلى تجميد مشاريع البنية الأساسية في الريف.

- **تداعيات الحصار الاقتصادي:** أدى الحصار المفروض على البلاد خلال التسعينيات إلى صعوبة استيراد الآلات الزراعية وقطع الغيار والأسمدة، ما أثر بشدة على القدرة الإنتاجية للمشاريع الزراعية ٠التذبذب القائمة.
- **تدبذب النفطي:** ارتهان الاقتصاد بشكل أحادي لإيرادات النفط، حيث انعكست فترات انخفاض أسعار النفط العالمية في تلك الحقبة مباشرة على مخصصات القطاع الزراعي وعمليات الدعم الحكومي للمزارعين.
- **تدهور الموارد الطبيعية:** غياب الصيانة الدورية لمصادر المياه وشبكات الري، إلى جانب الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وزيادة ملوحة التربة، وهو ما ساهم في تراجع المحاصيل الاستراتيجية لصالح الواردات.

نستطيع القول بأن الخط الخماسية 1981-1985م كانت من أواخر الخطط في ليبيا حول التحول الاقتصادي و الاجتماعي حيث كانت الخطط التي استمرت (كمشاريع) في تنفيذ بعض برامج وليس لخلق تنمية زراعية أو مكانية متكاملة ، كما جاءت بها الخطط السابقة ومنها مشروع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1986-1990م ، وكان المخصص لها 7 مليارات دينار، خصص منها للقطاعات الإنتاجية حوالي 45.7% ، وكان هدفها الاهتمام بالزراعة والصناعة ،ولكن لم يتم تطبيق هذا المشروع بسبب الانخفاض الشديد في أسعار النفط مع بداية الخطة ، وضخامة الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية، حيث خصصت لقطاع الزراعة ما قيمة 1,016.1 مليون دينار ما نسبته 14.4% أما مشروع خطة التحول لاقتصادي والاجتماعي 1991-1995م ، فقد خُصص لها ميزانية بلغت حوالي 5 مليارات دينار، حيث بلغت مخصصات القطاعات الإنتاجية 46.3% من إجمالي مخصصات الخطة ، وبلغ ما خصص لقطاع الزراعة حوالي 905.6 مليون دينار ما نسبته 17.6% من إجمالي الخطة التنموية ، ولكن توقف المشروع بسبب الصعوبات التي واجهت الخطة السابقة.

ويمكن القول بأن السياسات الزراعية التي طبقت خلال العقود الثلاثة الماضية أخفقت في تحقيق مستهدفاتها، وذلك لعدة أسباب منها:

1. تخلي الدولة عن سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي مع نهاية عقد الثمانيات، بسب الأعباء المالية.
2. التخلي عن سياسة الأسعار التشجيعية للقمح والشعير والزيتون حيث لم يتحقق الاكتفاء الذاتي.
3. استنزاف المياه الجوفية أدى إلى هبوط حاد في منسوب المياه .
4. سواء إدارة المشروعات العامة وعدم قدرتها على تحقيق مستهدفاتها ، وتأخر وصول الآلات وقطع الغيار والأسمدة والأدوية البيطرية.
5. عدم فاعلية العديد من القروض الزراعية بسبب فرض رسوم إدارية متدنية عليها لم تتجاوز (4%) في السنة، وأثر ذلك في عدم استخدامها بكفاءة ، أو ربما انفاق القروض في أمور اجتماعية متعلقة بالمزارع .
6. عدم تفعيل التشريعات المتعلقة بمزاولة النشاط الاقتصادي وبخاصة في المجال الزراعي الرعوي.

وكما شهدت البلاد ارتفاعاً في نسبة الهجرة المغادرة من الريف نحو المدن، وهؤلاء ربما تحصلوا على أعمال في قطاعات أخرى غير قطاع الزراعة، أو ربما بسبب تدهور الخدمات للمناطق الريفية مما أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة، حيث بلغت نسبة السكان في الريف حوالي 14.6% عام 1995 بينما انخفضت نسبة سكان الريف عام 2006م لتصل إلى 11.8% ، وهذا مؤشر ربما يدل على أن هناك هجرة مغارة من الريف لأسباب إجتماعية أو اقتصادية أثرت ديموجرافياً على معدلات النمو السكاني في المناطق الريفية

كذلك انخفض عدد الحائزين المتفرغين للعمل بالزراعة والذين بلغ عددهم في عام 2001م 50566 حائزا ، بينما انخفض في عام 2007 إلى حوالي 38129 حائزا وبنسبة انخفاض 39% وهذا الانخفاض ربما يكون للبحث عن مصدر دخل أفضل من الزراعة في قطاعات أخرى ،وبالرغم من حجم الإنفاق على قطاع الزراعة بداية من عام 1963م حتى آخر مشروع لخطة التحول 2002-2006. (الدرعان، 2013، ص ص 124-125).

جدول (1) يبين المخصصات المالية لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية خلال الفترة (1963- 2006)

الفترة	لقيمة بالمليون دينار
1968-1963	275 ,29
1975-1973	311،3
1980-1976	18159
1985-1981	1669.4
1990-1986	1016.1
1995-1991	905.1
2000-1996	906.6
2006-2001	288

المصدر: محمد أمعيزيق السنوسى ، حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة 1954-2006 (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بنغازي، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب، 2012، ص113.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نجد من الجدول أن قطاع الزراعة حظي باهتمام أكبر من قبل المخططين في محاولة للنهوض بالقطاع والبحث عن مصدر بديل عن النفط ، لكن النفط ظل هو المصدر الأساسي للدخل في البلاد ، بالرغم من إنشاء مشاريع التنمية الزراعية في البلاد ، ونرى أنه بالرغم من التكاليف الكبيرة إلا أن المشاريع الزراعية بعد توقف الخطط أخذت في التراجع، وبدأ المزارع يواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية متنوعة لوحده في ظل غياب لدعم الدولة التي اخذت على عاتقها الاستمرار في مساعدة المزارعين ودعمهم، ولكن لم يتم ذلك مع تقدم السنوات، ونجد ان هناك تغير في استخدام الارض الزراعية والتركيب لمحصولي.

إن مشاريع الاستيطان استطاعت توطين بعض المواطنين لكن السياسة الاستيطانية لم تراع احتياجات المزارع في المستقبل أي أنها لم تقم بإجراء الخطط المستقبلية الكافية حتى تستقر المشاريع ويتم تحقيق المستهدف ، وبالرغم من تحقيق تقدم في الإنتاج في بعض الخطط إلا أنه يظل هذا التقدم رهن الظروف التي تسير عليها الخطة، ناهيك عن القرار السياسي الذي كان له الأثر السلبي في تراجع للمشاريع الاستيطانية. (الدرعان، 2013، ص ص 126-127).

الخاتمة

إن الطلب المتزايد على الغذاء في ليبيا يعني ان على قطاع الزراعة بالضرورة ان يوفر معدلات اعلى من الانتاج الزراعي من ارض زراعية محدودة ومياه اقل.

ويمكن ان ترجع اسباب ارتفاع مؤشر نقص الغذاء وانعدام الأمن الغذائي في ليبيا الى محدودية الموارد الطبيعية والمائية وانخفاض الأراضي الزراعية الخصبة وعدم نجاعة الهياكل الإدارية والتنظيمية بالدولة، والتوقف عن الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية وعجز السياسات الزراعية عن تحقيق الاكتفاء الذاتي أدى كل ذلك إلى انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج القومي الاجمالي.

ان القطاع الزراعي يؤدى دوراً مهماً في التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونجد أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات أهمها اعتماد الزراعة في تمويل مشاريعها وتنفيذ خططها على مورد النفط، العمود الفقري للاقتصاد الليبي اذ يمثل معظم الصادرات ويسهم بحوالي ما يقارب ثلثي الناتج القومي الاجمالي.

والرغم من ان الدولة الليبية تبنت العديد من الخطط التنموية من اجل النهوض بقطاع الزراعة والتي كانت واعدة في بدايتها إلا أنها فشلت في تحقيق معدلات جيدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو الامن الغذائي بسبب فشل هذه السياسات نتيجة للتقلبات السياسية وعدم الإستقرار في النظام السياسي الليبي.

النتائج

1- إن الإنتاج الزراعي كان من أهم ركائز الاقتصاد الوطني في ليبيا قبل اكتشاف النفط، وكان يساهم بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد عليه غالبية الليبيين في تحسين مستوى دخل الفرد.
2- بالرغم من محدودية الموارد الطبيعية إلا أن خطط التنمية والتحول التي وضعت في بداية تأسيس الدولة الليبية نجحت في خلق تنمية زراعية حققت نجاحات واضحة.
3- إن تغيير النظام السياسي في ليبيا في العام 1969 أثر سلبا على استمرار خطط التنمية بالوثيرة التي بدأ بها النظام الملكي، وذلك بسبب عدم وضوح الهيكل التنظيمي المكون للنظام السياسي الجديد، وأيضا عدم استقرار النظام السياسي على أيديولوجيا واضحة تتحقق من خلالها خطط التنمية.
4- يمكن ملاحظة أن العلاقة بين التنمية الزراعية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة من جهة، ومورد النفط من جهة أخرى، هي علاقة طردية موجبة، بمعنى كل ما زاد تحسن دخل ليبيا من النفط كل ما ساهم ذلك في نجاح خطط التنمية و الاقتراب من تحقيق أهدافها.

التوصيات

1- إن السياسة العامة هو الحقل المختص بصنع وتنفيذ وتنظيم وتقييم الخطط التي يضعها صانع القرار لمواجهة المشكلات التي تواجه النظام والمجتمع ، لذلك يوصي الباحث بان تكون هناك مراكز متخصصة تساعد صانع القرار السياسي بهذه المهمة.
2- يوصي الباحث صانع القرار في الدولة الليبية بأنه لابد ومن الضرورة القصوى ان يضع في اعتباره ان مورد النفط قابل للنفاذ وعليه لابد من تنويع مصادر الدخل القومي.
3- يوصي الباحث المتخصصين المهتمين بالسياسات التنموية في مجال الزراعة البحث استكمالاً عند توقف الباحث عند آخر خطة تنموية خمسية في العام 1986.

المراجع

أولاً: الكتب

1. أبو حليقة، سعيد .(2005). مشكلة التنمية في ليبيا .طرابلس: شركة ناس للطباعة.
2. أندرسون، جيمس .(1999). صنع السياسة العامة (ترجمة عامر الكبيسي). عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
3. أعتيقة، علي .(1972). أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1969 .بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. بن خيال، عبد الحميد. (1995). الزراعة والثروة الحيوانية. في الهادي بولقمة وآخرون (محررون)، الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا .سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
5. القماطي، عبد الباري .(1999) .الدراسة المنظورة للتنمية الزراعية في الجماهيرية .طرابلس: دار الرواد.
6. زرقانة، إبراهيم .(1964) .المملكة الليبية .القاهرة: دار النهضة العربية.

ثانياً: المقالات في المجلات العلمية(Journal Articles)

1. الأزرق، عبد الوهاب. (2020). عجز السياسات الزراعية الليبية في تحقيق الأمن الغذائي الليبي خلال الفترة 1990-2015: المعوقات، الأسباب، المقترحات .المجلة الليبية للعلوم الزراعية، 25.(3)
2. البيدي، خالد، نوير، بشير، وقزيمة، عبد الرزاق. (2019). القطاع الزراعي: الواقع والتحديات والرؤية المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة .مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، 1.(3)
3. بن محمود، خالد. (2020). نحو استراتيجية وطنية لاستدامة الموارد الطبيعية وتعزيز الأمن الغذائي .المجلة الليبية للعلوم الزراعية، 25.(3)
4. توغري، أحمد. (2022). إمكانية التنمية الزراعية في إقليم فزان ليبيا .مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، 23.(2)
5. جلالة، المبروك. (2018). ليبيا بين بناء الدولة ومحدودية الموارد 1951-1973 .مجلة جامعة صبراتة العلمية، (4).
6. العالم، النعمي. (2026). مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها .مجلة الأستاذ، (11).
7. محمد، يوسف عبد الحميد، موسى، محمد، والغناي، بحري. (2019). أهمية السياسات الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية في ليبيا .مجلة البيان العلمية، (3).
8. الزرقاء، محمد. (2024). التنمية الاقتصادية في ليبيا: دراسة وثائقية على الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية 1963-1968 .مجلة الجامعة الأسمرية، 37(عدد خاص)

ثالثاً: الرسائل العلمية

1. الدرعان، ربيع محمد علي حامد .(2013) .التغير في استخدام الأراضي الزراعية في مشاريع الاستيطان الزراعي في ليبيا: دراسة حالة "سهل المرج "(رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بنغازي.
2. السنوسي، محمد أمعيزيق .(2012) .حركة القوى العاملة في منطقة المرج خلال الفترة 1954-2006م (رسالة ماجستير غير منشورة). قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة بنغازي.

رابعاً: المنشورات والتقارير

1. وزارة التخطيط. (موجز عن برامج التنمية في الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975.
2. المجمع القانوني الليبي .(2026) .المجمع القانوني الليبي.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJH** and/or the editor(s). **SAJH** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).